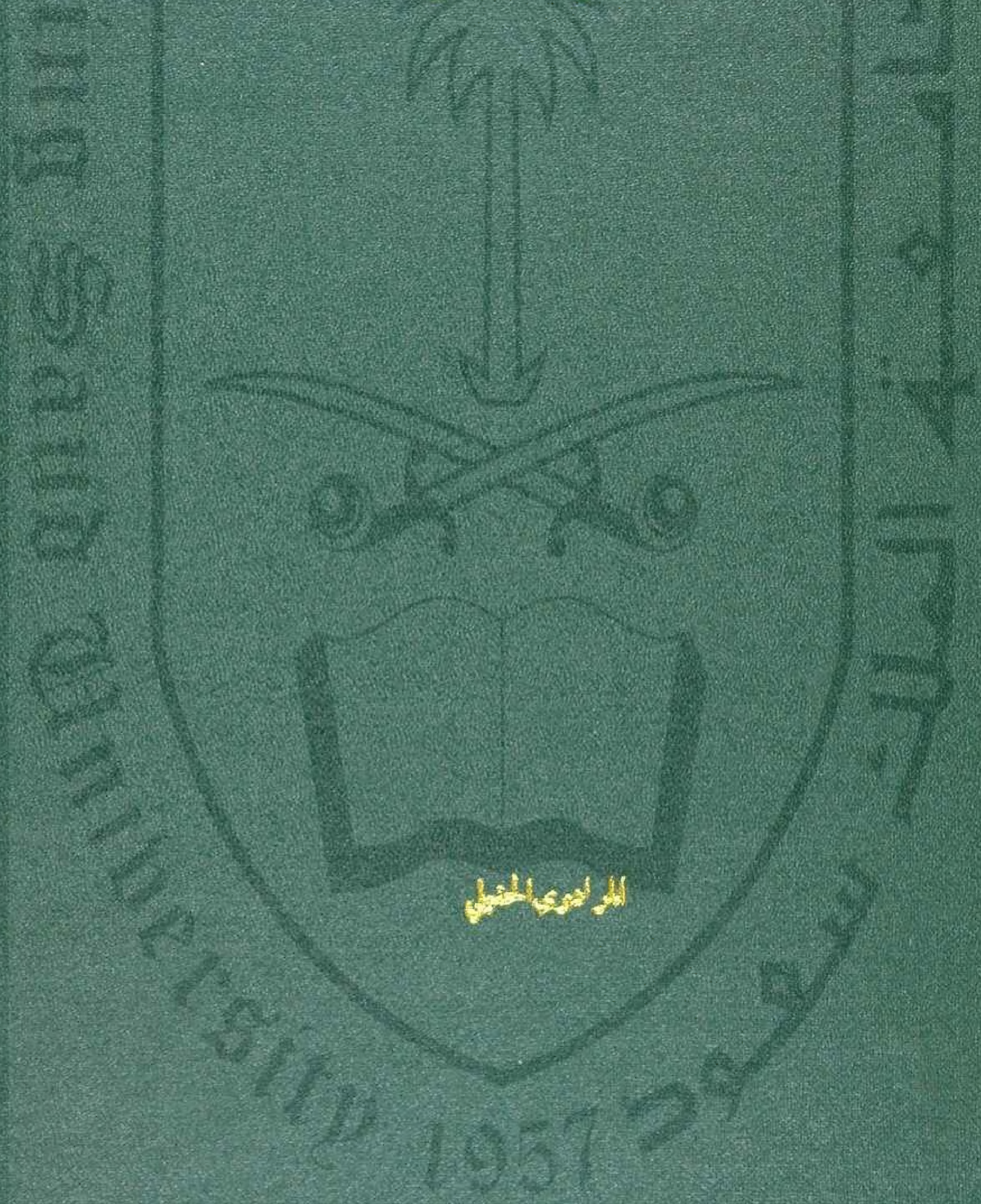


الواضح الجلي في نقض حكم
ابن قاضي الجليل الحنفي



Copyright © King Saud University

٢١٦٣

م ٥

الواضح الجلى فى نقض حكم ابن قاضى الجبل

الحنبلى ، تأليف المرداوى ، يوسف بن محمد
- ٧٦٩ هـ . بخط سليمان بن عبد الرحمن
ابن محمد بن على بن عبد الله بن حمد
الصنيع ١٣٧٧ هـ .

٧٩٨

٤ ق ٢٣ س ٣٤ x ٢٣ سم

نسخه جيده ، خطها نسخ حسن

الاعلام ٩ : ٣٣١ معجم المؤلفين ١٣ : ٣٠

١ - المعاملات ، الفقه الاسلامى واصوله

أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

الواضح الجلي

في نقض حكم ابن قاضي الجبل الحنبلي

تأليف جمال الدين ابراهيم الحسن يوسف

بن محمد بن عبد الله بن محمد بن محمود الشيخ

الامام العلامة الصالح شيخ

الاسلام المرداوي الحنبلي

المولود ٧٦٩ هـ والتوفي ٧٦٩ هـ

رحمه الله تعالى

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات

اسم الكتاب الواضح الجلي - الرقم ٧٩٨

اسم المؤلف جمال الدين ابراهيم الحسن يوسف المرداوي

تاريخ النسخ ١٢٧٧

عدد الأوراق ٩ - القياس ٢٧٧٢

ملاحظات دين ٢١٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين - الحكم باطل من أوجه أعدها إن الحاكم المالك
ليس له أن يأذن في ذلك لأن القضاة في هذا الزمان ليست ولايتهم عامة
ولا هم يجتهدون اجتهدا مطلقا فالاجتهاد منهم معدوم ولا يتهم
خاصة لاشك فيه وهو معلوم قطعا ولهذا ليس للواحد منهم أن يحكم
بما اداه إليه اجتاده ولو وافق فيه جماعة من الأئمة مثل أن يوافق
قول سعيد بن المسيب . وسعيد بن جبير . والحسن . وابن سيرين . وعطاء
والفقهاء السبعة . وعامر الشعبي وأبراهيم النخعي . وسفيان الثوري
والأوزاعي . والليث بن سعد وداود الظاهري وغيرهم . ولو وافق
اجتهاده قول بعض مشايخ الأئمة الأربعة كما دين أبي سليمان . وربيع بن
أبي عبد الرحمن . ومسلم بن خالد الزنجي وسفيان بن عيينة . ولو حكم بذلك
لأنكر عليه ولي الأمر والناس وقيل له ليس لك ذلك وحكمك باطل لعدم
الاجتهاد المطلق وعدم عموم الولاية . ومثل ذلك لو وافق قول بعض
الأئمة الأربعة للعلم بأن قضاة هذا الزمان كل قاض يختص بمذهبه
لا يتعداه وولايته قاصرة على العمل به وهذا هو الذي يعرفه ولي
الأمر والناس ولهذا يقول ولي الأمر وليت فلانا القضاء على مذهب
الامام فلان وتقع الشهادة بذلك والتقليد ويكتب على هذا الحكم
فإن قيل فقد قال الفقهاء إن الولاية على مذهب معين لا يصح الشرط
وفي انعقاد الولاية خلاف قيل هذه المسألة فيها خلاف والقول بالصحة
قوي ولا مانع منه ولا محذور فيه وليس في ذلك الحكم بخلاف [اجتهاده]
بل جعل ولي الأمر الولاية قاصرة على اجتاده إذا وافق مذهب فلان فإن
وافق حكمه ولا فلا ولاية إذا خالف اجتاده فهي ولاية خاصة كتخصيصها
بغير ذلك ولم نجد عن الامام أحمد نصا بخلاف ذلك والأشهر المعروف

عدم الصحة ومرادهم الاجتهاد المطلق ولهذا عدوه في شروط القضاء ومرادهم
إذا وجد ذلك وامكن والالم يعتبر مع أن ظاهرها نقله عبد الله بن الأعمام
عن أبيه أنه يجوز أن يفنى غير مجتهد وهو قول أبي الحسن علي بن محمد بن
بشار من متقدمي أصحابنا وحمل الشيخ تقي الدين بن تيمية رواية عبد الله
ابن أحمد على الحاجة واختيار الشيخ فخر الدين بن تيمية في كتاب الترغيب
له بجواز مجتهد في مذهب امامه للضرورة . واختيار الوزير ابن هبيرة
في كتاب الافصاح له وصاحب الرعاية فيها أنه يجوز تولية مقلد وقيل
يفنى المقلد ضرورة فهذه أربعة أقوال في المذهب وليس المقصود بسط
هذا وتحريره وذكر دليله هذا هو موضع آخر بل المقصود أن قول من قال
لا يجوز الولاية على مذهب معين مراده في المجتهد المطلق وإذا كانت
الولاية في هذا الزمان خاصة بمذهب معين مراده الولاية غيره ولم يدخل
غيره فيه فبقي على الأصل ولأن التخصيص بالمذهب المعين خاصة يقتضي
التخصيص به كما أن تخصيص الولاية بمكان أو زمان أو طائفة خاصة
من الناس أو باب من العلم يختص ذلك ولا يتعداه حتى أن سماع البينة
بمجرد أن تعد يلها وغيره لا يكون إلا في ولايته . وتجب إعادتها فيه وإذا
لم يتناول الولاية غير المذهب الذي ولي فيه لم يستفد بها الحكم في غيره
من مذاهب العلماء . ولهذا لو فعل ذلك لأنكر عليه وقيل له ليس لك
الحكم بذلك ولا ولاية لك فيه هذا الاشك فيه . وإذا لم يستفد بها الحكم
في غيره لم يستفد أحد من جهته الحكم في ذلك لأنه فرع ونائبه وإذا لم
يستفد الأصل ذلك ففرعه ونائبه أولى لأنه دونه وولايته مأخوذة
منه هذا مما لا شك فيه ولهذا قال الفقهاء من أصحابنا وغيرهم واللفظ
للشيخ موفق الدين في المغني من لا يصح تصرفه في نفسه فنائبه أولى
فإن قيل العادة جارية بذلك ولهذا قال من قال من الفقهاء من أصحابكم

١. كذا بالأصل ولعل الصواب
فمراده الولاية لغيره



وغيرهم يستفيد بالولاية والوكالة ما اقتضاه اللفظ وحجت به العادة والعرف
 كذا في مسئلتنا قبل لا نسلم جريان العادة بذلك في مسئلتنا بل اذا وقع
 ذلك أنكره العلماء القائلون بالأسر بالمعروف والنهي عن المنكر كما عرفت ذلك
 في مسئلتنا وغاية ما فيه وقوع ذلك من بعض الناس في بعض هذه الأزمان
 المتأخرة وذلك لا يدل على جوازه ولأن العادة جارية بل لو صرح من وقع
 هذا منه بجواز مثل هذا لم يقبل قوله ولم يدل على جوازه ولم يعد خلافاً من
 عالم في المسألة ثم يقال يعمل بمقتضى اللفظ عادة وعرفاً كما سبق فكيف
 يقال ويعمل بالعادة مع ذلك وربما يقول من يقول هذا وما المانع من ذلك
 فيقال لم يذكر مقتضى لذلك فيذكر عدم المانع بل مقتضى لذلك لم يوجد
 ثم قد بينا المانع كما سبق فان قيل قد قال بجواز ذلك بعض الفقهاء قيل نحن
 نطالبكم بذلك من قال ذلك وهل هو ممن يعتد بقوله من العلماء وتحقيق هذا
 بعيد ثم ان كان لا سبيل اليه في مثل مسئلتنا اذا فهمت على وجهها وتحرر الكلام
 عليها فان منع ذلك المسألة خلافاً ثم ان كان في المسألة خلاف ممن يعتد بقوله
 فهو محجوج بما سبق ولا اعتقده راجحاً في مذهب [من] مذاهب الأئمة
 الأربعة فيكون شاذاً وما كان شاذاً لا عبرة به ولا عمل عليه والله تعالى أعلم
 الوجه الثاني ان ثبت جواز ذلك للحاكم المالك في مذهبه وهيئات فلا
 يلزم منه ثبوت جواز ذلك للفقهاء الخبيث المأذون له في مذهبه فيقال للحنبلي
 المأذون له عليك بيان مثل ذلك عن مذهب الامام احمد واصحابه وانك تستفيد
 الولاية والحكم في مذهبك في هذه المسألة الواقعة باذن الحاكم المالك ولا
 سبيل له الى ذلك وبيان من مذهب الامام احمد فان ادعاء فعله ابراره
 وتحقيقه والا لم يقبل قوله بمجرد دعواه وحينئذ يعرف كل من له فهم أنه
 أقدم على حكم لا يعرف جواز الاقدام في مذهبه وحينئذ فيكون قد خالف
 الامام احمد واصحابه قال ابو بكر المروزي أنكر ابو عبد الله على من يتهم
 في المسائل

لا عمل ما ضيقنا بان
 عليه من غير الاصل كان في
 هاتين نسختي خاتمة احد
 النسخ في الاصل حيث
 ان العبارة مستقيمة بدون

[عليه]

في المسائل والجوابات فقال ليتق الله عبد وليعلم ما يقول فانه مسؤول. وقال
 الامام احمد يتقلا امرأ عظيماً ونقل اسحاق ابن منصور عن الامام احمد
 لا ينبغي أن يجيب في كل مسألة يستفتى وكلام احمد في هذا الباب وكلام
 احمد في هذا الباب وكلام غيره من الصحابة والتابعين والأئمة كثير وفي كلام
 احمد وغيره تشديد كثير وقد قال ابو الوفاء ابن عقيل وغيره وقاله القاضي
 ابو يعلى أنه لا يجوز ان يقدم على فعل لا يعلم جوازه وفي كلام ابن عقيل
 تشديد وما يستدل لهذا الوجه والذي قبله ان تخصيص الحكم في ذلك المذهب لمن
 رجل معين بمذهب معين يقتضي أنه يختص الحكم في ذلك المذهب لمن
 خصصه وأنه لا يشاركه في الحكم بمسائله غيره الا من جهته هذا مقتضى
 الولاية والتخصيص بها ففي القول بخلاف ذلك مخالفة ولي الأمر ومقتضى
 ولايته ومن المعلوم أن كل واحد من هذين الوجهين كاف في ابطال هذا
 الحكم وان الوجه الاول يلزم منه بطلان الثاني ببناء عليه من غير عكس
 واضحان جليان عند كل من له فهم وعنده انصاف والله أعلم .
 الوجه الثالث المعارضة عن الاوقاف العامة بالبيع والابدال
 لا يجوز عند الامام احمد واصحابه وهو متواتر عنه وعنهم فالقول بجواز
 ذلك والحكم به مخالف للمذهب المأذون في الحكم به فلا يصح الحكم لعدم
 الاذن فيه وقول القائل ان جواز هذا رواية عن الامام احمد فيطالب
 بعزو ذلك الى من ذكره فان ادعى أنه هو مخترجه أو أنه ظاهره رضي الامام
 احمد لم يقبل ذلك منه ويقال له لا نجد رواية تدل على الجواز لا صريحاً ولا
 ظاهراً وأنت عليك بيان ذلك ولا سبيل لك اليه ونحن نمنع ذلك وتأويل
 القائل ان ذلك نصوصاً عن احمد كثيرة تبلغ عشرين نصاً أو أقل او أكثر فمثل
 هذا لا ينفع عند التحقيق في الدنيا مع أنه يكتب على قائله ويطالب بالخروج
 منه في الأخرى وليعلم ان ما ذكره من النصوص ليس فيها نص غريب عند أهل
 المذهب



٦
 المذهب القائم به فلم يظفر بشئ لم يعرفه من قبله ليثبت رواية بل هم عرفوا
 ذلك وذكره مفرقا في كلامهم وكثيرهم ورواوا أن لا يعارض المتواتر عن أحمد
 لعدم دلالة على المخالفة لانصاف ولا ظاهرا وهم القدوة في المذهب وعلى قولهم
 العمل مع ذلك واضح لكل من تأمل هذه النصوص بأدنى انصاف واستمر [عليهم]
 على ذلك مع شهرة ما يذكره هذا القائل من النصوص واطلاعهم عليها وكثرة
 الأصحاب وانتشارهم واختلاف الأعصار ومضي مئات سنين من زمن
 الإمام أحمد إلى سنة سبعمائة وإلى بعد هذا أيضا عند حنابلة بغداد ومصر
 وهذا الماصنف القاضي سعد الدين الحارثي شرحه المشهور للمفتي ولا يخفى
 ما فيه من الاتقان وكثرة نصوص الإمام أحمد واختلاف أصحابه لم يذكر فيه
 جواز بيع الاوقاف العامة والمناقلة بها لأجل كثرة ريعها بل تبع من قبله وكذا
 من صنف من حنابلة بغداد بعد السبعمائة لم يذكر ذلك بل تبع من قبله
 فهل يستريب من عنده أدنى انصاف أن هذا هو المذهب حتى يقول انما حدث
 خلاف ذلك بعد السبعمائة هو مذهب أحمد ونفتى به ونحكم به وما هذا
 الا بمثابة أن ينص أحد من الأئمة كأبي حنيفة ومالك والشافعي على حكم
 مسألة ونص على ما قد يحتمل خلاف ذلك يقتضي أصحابهم بالنص على ما قد
 يحتمل واستمرار الأمر على ذلك شائعا بينهم ولا يعرفون غيره مع كثرتهم واختلافهم
 وتطاول الأزمان إلى بعد سنة سبعمائة فقال بعضهم بخلاف ذلك وخرجه
 مما قد يحتمل فهل أحد لأجل قول هذا القائل وخرجه من المحتمل أن هذا قول
 أبي حنيفة ومالك والشافعي ومن تأمل هذا وغيره جزم بخلاف ذلك ليحكم
 أن ما يدعيه هذا القائل من النصوص لم يذكرها الكثرة من الشيخ تقي الدين
 رضي الله عنه الذي عرف منه هذا القول مع اطلاعه عليها لعلمه بأنه لا دلالة فيها
 على مقصوده مع أنه تكلم على هذه المسألة في مواضع كثيرة وانما ذكر كثير منها
 وخرجها من إبدال الهدى وغيره مع أن ذلك كلاما كثيرا نتكلم به في موضعه
 فقد

وذلك

نقضي

واستمر

لا كان في الأصل سنة سبع ثم
 بياض بقدر رطله فلهذا ما انشأه
 نصر الضراب

[يقول]

يذكر



فقد نبين أن الحكم بذلك خلاف مذهب الإمام أحمد رضي الله عنه وأصحابه
 رحمهم الله تعالى فيقع باطلا وقول القائل أن حكم الحاكم لا ينقض إلا إذا
 خالف كتابا أو سنة أو إجماعا فهذا لا ذكره الفقهاء في المجتهد المطلق
 المعروف في الزمن القديم اما مجتهد مقيد في مذهب امامه أو مقلد
 ولي فيه ليحكم به فهذا اذا خالفه وقع حكمه باطلا ولو وافق حكمه قول
 أكثر العلماء وهذا واضح لا اشكال فيه لأنه لم يؤذن له في ذلك فان
 احتج هذا الحنبلي المأذون له بفعل بعض أصحابنا المتأخرين بالنسب في
 بيع الوقف العام قيل الوجهان السابقان مختصان بكل منهما كاف
 في حصول المقصود كما سبق على الوجه الثالث فيقال احتجاجك بهذا
 مما يستجيب منه لأن فعلهم ليس بحجة شرعية والكلام معهم كالكلام معك
 ونحن نعلم أن جماعة منهم حكموا برأيهم واجتهادهم في غير مسألة من
 غير خلاف في المذهب في ذلك ولأنه يظن أن مثل هذا يخفى عليك
 قيل يقول أحد أن مثل هذا الحكم هو مذهب أحمد وأصحابه فما كان
 جوابك عن هذا من فعلهم فأولى أن يكون جوابك لنا عن ذلك من فعلهم
 وقول القائل إن حكم بقية المذاهب لم ينكروا هذا الحكم ونقدوه فدل على
 مسامحة الحكم والا لا نكروه ولا نقدهوه فيقال انما فعلوا ذلك لأن المسلمين
 لا سيما الحكام تحمل على الصحة والسلامة إلى أن يقوم دليل الفساد فيحمل الأمر
 على ذلك وعلى ظاهر الحال وهو اتباعهم للمذهب غالباً ولا شك أن هذا هو
 الغالب لأن الحكم قليل بالنسبة إلى غيره وليس على حاكم أن يتبع حكم حاكم آخر
 بل لا ينبغي له ذلك ما لم يكن فساداً ظاهراً فحينئذ ما يتبعه الحاكم لا مطعن
 عليهم فيه وانما فعلوه موافق للشرع وأنه لا رجة لمن ذكره بحجابه وان قيل
 أنهم فعلوا ذلك مع علمهم بالحال قيل لا يسلم هذا وهذا الظاهر من الاحوال
 وبعبارة اثبات خلافه ثم ان وقع مثل هذا فهو نادر لا يفرد بحكم وجوابه كما سبق

١
 مجتهدان

[ثم] يقال

ولا نظن

جوابا

[اعمالهم]

وأن ما

فهذا الكلام مختصر واضح في بطلان هذا الحكم وامثاله ونسأل الله العظيم أن
يهد بنا إلى الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم
غير المغضوب عليهم ولا الضالين آمين
والحمد لله رب العالمين وصلى الله على



نبينا محمد واصحابه اجمعين
وسلم تسليما كثيرا الى يوم
الدين

يقول سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله بن محمد الصنيع قد تم نقله
عن نسخة بقلم العلامة الجليل فضيلة الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع مؤرخة
في يوم الاربعاء السادس من شهر شعبان ١٣٥٨ هـ وقد اكملت نقلها صباح
يوم الثلاثاء السادس من شهر ربيع الثاني ١٣٧٧ هـ والحمد لله الذي بنعمته
تمت الصالحات وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا